

E/CN.4/1995/L.25
20 February 1995
ARABIC
Original: ENGLISH



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والخمسون
البند ٧ من جدول الأعمال

مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية الى إقرار هذه الحقوق بما في ذلك ما يلي:

المشاكل المتعلقة بالحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم؛ الدين الخارجي وسياسات التكيف الاقتصادي وآثارها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان وخفصة التنمية تنفيذ إعلان الحق

الاتحاد الروسي، الأرجنتين*، اسبانيا*، ألمانيا، ايرلندا*، إيطاليا، البرتغال*، بلجيكا*، بروندي*، الجمهورية التشيكية*، الدانمرك*، سلوفاكيا*، السنغال*، سويسرا*، شيلي، النرويج، الملائكة*، فال*، سالو، فلاندرز*، مشكوب، فلانور، المكسيك،

وفقا للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلى للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادى

*

والاجتماعی.

(A) GE.95-11178

١٩٩٥... حقوق الإنسان والفقر المدقع

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى أن شعوب الأمم المتحدة قد أكدت، في ميثاق الأمم المتحدة، إيمانها بما للإنسان من حقوق أساسية في ظل كرامة الإنسان وقدره،

وإذ تضع في اعتبارها أن لكل شخص، بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته،

وإذ تشير إلى أنه، وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يسلم العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان بأن المثل الأعلى للإنسان الحر، المتحرر من الخوف والفاقة، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا هيئت الظروف التي تمكن كل شخص من التمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك بحقوقه المدنية والسياسية،

وإذ تؤكد من جديد أن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراصة ومتصلة اتصالاً وثيقاً وأن تعزيز وحماية فئة من الحقوق لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعضيا أو يحلا الدول من واجب تعزيز الحقوق الأخرى وحمايتها،

وإذ تشير إلى أن استئصال شأفة الفقر المستشري، بما في ذلك أكثر أشكاله استمراراً، والتمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالحقوق المدنية والسياسية يظلان هدفين مترابطين،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن الفقر المدقع لا يزال ينتشر في جميع بلدان العالم، أياً كانت حالتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويؤثر تأثيراً خطيراً في الأفراد والأسر والجماعات الأكثر ضعفاً وحرماناً التي تجد نفسها بذلك معوقة عن ممارسة حقوقها وحرياتها الأساسية،

وإذ تسلّم فضلاً عن ذلك بأن احترام حقوق الإنسان وتعزيزها لا غنى عنهما لتمكين جميع الأشخاص من المشاركة بحرية ومسؤولية في تنمية المجتمع الذي يعيشون فيه،

وإذ ترحب بالأحكام ذات الصلة الواردة في إعلان وبرنامج عمل فيينا (A/CONF.157/23)، اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والتي تؤكد أن الفقر المدقع يتنافى مع التمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان وأنه يجب على المجتمع الدولي أن يولي درجة عالية من الأولوية للتدابير التي تهدف إلى تخفيف حدته على الفور تمهيداً للقضاء عليه نهائياً، والتي تؤكد أن الفقر المدقع والحرمان الاجتماعي يشكلان انتهاكاً لكرامة الإنسان وأنه يجب أن تتخذ دون إبطاء تدابير ترمي إلى تحسين فهم ظاهرة الفقر المدقع وأسبابها، بما فيها الأسباب المتصلة بمشاكل التنمية، وذلك من أجل تعزيز ما لأكثر الناس فقراً من حقوق الإنسان، ووضع نهاية للفقر المدقع والحرمان الاجتماعي وتحسين ضمان التمتع بثمار التقدم الاجتماعي،

وإذ تذكر بقرارها ١٥/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ والذي رجحت فيه اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات أن تجري دراسة خاصة عن الفقر المدقع والحرمان الاجتماعي، وبقرارها ١٤/١٩٩١ المؤرخ في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩١ والذي أوصت فيه اللجنة الفرعية بأن تولي اهتماما خاصا للظروف التي يستطيع فيها أفقر الفقراء أنفسهم أن يبينوا قيمة تجربتهم وفكرهم فيسهموا بذلك في تحسين فهم الواقع القاسي الذي يعيشونه، وأسبابه، وما يعنيه بالنسبة للمجتمع الدولي، وبقرارها ١١/١٩٩٢ المؤرخ في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٢، وبقرارها ١٣/١٩٩٣ المؤرخ في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣ الذي توافق فيه على تعيين السيد لياندرو ديسبوي مقرا خاصا مكلفا بدراسة مسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع، وبقرارها ١٢/١٩٩٤ المؤرخ في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤، الذي وافقت فيه على توصيات المقرر الخاص المتعلقة بتنظيم حلقة دراسية عن الفقر المدقع وإنكار حقوق الإنسان،

وإذ تذكر أيضا بقرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٩ المؤرخ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ والمعنون "حقوق الإنسان والفقر المدقع"، الذي أكدت فيه من جديد أن الفقر المدقع والحرمان الاجتماعي يشكلان انتهاكا لكرامة الإنسان، وأنه من الجوهر أن تعزز الدول المشاركة من الفقراء، وأعربت فيه عن ارتياحها لدعوة لجنة حقوق الإنسان المقرر الخاص إلى إيلاء اهتمام خاص لجوانب محددة من الفقر المدقع،

وإذ تذكر بالمقرر ٦/١٩٩١ المعنون "الوصول إلى أفقر الفقراء" وبالمقرر ٨/١٩٩٣ المعنون "برامج اليونيسيف لصالح فقراء المنطقة الحضرية"، الذي اعتمدته المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة،

وإذ تلاحظ أحكام اتفاقية حقوق الطفل، التي تسلم بأنه يوجد في جميع بلدان العالم أطفال يعيشون في ظروف صعبة جدا وأن من الضروري أن يولى هؤلاء الأطفال اهتماما خاصا،

وإذ تلاحظ أيضا قرار الجمعية العامة ١٨٣/٤٨ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي أعلنت فيه الجمعية العامة السنة الدولية للقضاء على الفقر، والاحتفال بها في عام ١٩٩٦،

وإذ تؤكد كذلك على أهمية الأفكار التي ستبذل في سياق مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي سيعقد في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، فيما يتعلق بمسألة القضاء على الفقر المدقع،

إذ تضع في اعتبارها تقرير الأمين العام عن حقوق الإنسان والفقر المدقع (E/CN.4/Sub.2/1991/38) و Add.1 و Add.2) المقدم إلى اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في دروتها الثالثة والأربعين، ومذكرته المتعلقة بالموضوع (E/CN.4/Sub.2/1992/50)، المقدمة إلى هذه اللجنة الفرعية في دروتها الرابعة والأربعين،

وإذ تضع في اعتبارها، في هذا الشأن، الإجراءات التي سبق اتخاذها في المحافل المختصة لضمان إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

١- تؤكد من جديد أن الفقر المدقع والحرمان الاجتماعي يشكلان انتهاكا لكرامة الإنسان، ومن ثم فهما يتطلبان القيام بأعمال عاجلة على الصعيدين الوطني والدولي لوضع نهاية لهما؛

٢- تؤكد من جديد أيضا أن مما لا غنى عنه، وفقا لإعلان وبرنامج عمل فيينا (A/CONF.157/23) الذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، أن تساعد الدول على مشاركة من هم أكثر فقرا في اتخاذ القرارات داخل المجتمع الذي يعيشون فيه، وفي تعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع؛

٣- تسترعي انتباه الجمعية العامة والوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الحكومية الدولية إلى التناقض المتمثل في وجود حالات من الفقر المدقع والحرمان الاجتماعي، والذي يجب وضع نهاية له، وإلى واجب ضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان؛

٤- تشجع لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن تولي في أعمالها مزيداً من الاهتمام مسألة الفقر المدقع والحرمان الاجتماعي؛

٥- ترحب بأن لجنة حقوق الطفل تولي اهتماماً في مناقشاتها وأعمالها لحالة الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع بهدف تعزيز تمتع جميع الأطفال بكل الحقوق المعترف بها في اتفاقية حقوق الطفل، وتشجيع اللجنة على مواصلة هذا النهج؛

٦- تشير إلى أن من الضروري، لضمان حماية حقوق جميع الأفراد وعدم ممارسة التمييز تجاه أفقر الناس، وكذلك للممارسة الفعلية لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، تحسين معرفة ما يعانيه السكان في ظل الفاقة، ولا سيما النساء والأطفال الذين يعيش الكثير جداً منهم في هذا الوضع، والتفكير في هذا الموضوع على أساس تجارب وآراء أفقر الفقراء ذاتهم، والأشخاص الملزمين بالعمل معهم؛

٧- تؤيد القرار ٤١/١٩٩٤ للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات المؤرخ في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤ والذي أحاطت فيه اللجنة الفرعية علماً بالتقرير المرحلي المقدم من المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والفقر المدقع (E/CN.4/Sub.2/1994/19)؛

٨- تحيط علماً باقتراح اللجنة الفرعية الوارد في مشروع مقررها ١١/١٩٩٤ (E/CN.4/1995/2-) الفصل الأول - باء) وتوصي بإعادة دراسته في ضوء استنتاجات الدراسة الحالية عن حقوق الإنسان والفقر المدقع؛

٩- ترحب بالحلقة الدراسية الابتكارية عن "الفقر المدقع وإنكار حقوق الإنسان" التي عقدت من ١٢ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ في مقر الأمم المتحدة والتي أتاحت لأشخاص وأسر يعيشون في فقر مدقع من مناطق تعاني من الفاقة في جميع أنحاء العالم، الاشتراك في التفكير مع الخبراء وممثلي المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وتحيط علماً مع التقدير بتقرير الحلقة الدراسية (E/CN.4/1995/101)، الذي توصي بأن يولييه المقرر الخاص عنايته، والذي تطلب من الأمانة أن تحيله إلى أمانة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛

١٠- تحيط علماً باستنتاجات وتوصيات الحلقة الدراسية بشأن "الفقر المدقع وإنكار حقوق الإنسان"؛

١١- تدعو المقرر الخاص إلى مواصلة إيلاء اهتمام خاص للجوانب التالية لدى إعداد تقاريره:

(أ) آثار الفقر المدقع على تمتع الأشخاص الذين يكابدونه بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وممارستهم لها؛

(ب) الجهود التي يبذلها أفقر الفقراء أنفسهم لكي يتمكنوا من ممارسة هذه الحقوق والمشاركة على نحو كامل في تنمية المجتمع الذي يعيشون فيه؛

(ج) الأحوال التي يمكن فيها لأفقر الفقراء أن ينقلوا تجاربهم وآراءهم، وأن يصبحوا شركاء في التمتع بحقوق الإنسان؛

(د) وسائل ضمان تحسين المعرفة بتجارب وآراء أفقر الفقراء والأشخاص الملزمين بالعمل معهم؛

١٢- ترجو الأمين العام أن يقدم إلى المقرر الخاص كل المساعدة اللازمة لتنفيذ ولايته، ولا سيما فيما يتعلق بالمشاورات لدى هيئات الأمم المتحدة والحكومات، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، مساعدة من لديهم خبرة في هذا المجال؛

١٣- ترحب بالاحتفالات التي نظمتها الأمم المتحدة وتميز بها اليوم الدولي للقضاء على الفقر، يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، التي وضعت في مركز الصدارة من الاهتمام، وفقاً للقرارين ١٣/١٩٩٣ و ١٢/١٩٩٤، الأشخاص الأشد فقراً، وأولت اهتماماً لما تم تنظيمه من مظاهر الاحتفال في جميع مناطق العالم منذ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ عن موضوع "رفض الفقر المدقع" وأبرزت العلاقة بين الفقر المدقع والتمتع الكامل بحقوق الإنسان؛

١٤- تدعو الدول، وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية إلى أن تولي الاهتمام المطلوب، في الاحتفالات التي يتميز بها اليوم الدولي للقضاء على الأشكال المختلفة من الفقر؛

١٥- تقرر أن تبحث هذه المسألة في دورتها الثانية والخمسين في إطار البند ٧ من جدول الأعمال.

- - - - -